

تبادل الاتهام

بدأت الوفود المعنية مباشرة بالعملية السياسية، في اليوم التالي للافتتاح، بعرض رؤيتها للوضع. وكان أول المتحدثين رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، الذي دعا العرب الى قبول اسرائيل «ككيان ثابت في المنطقة». ونفى ان «تكون اسرائيل قد احتلت أرضاً أجنبية»، وقال ان الموضوع بين اسرائيل والعرب «ليس موضوع أرض، لكنه موضوع وجود» (الشعب، الجزائر، ١٩٩١/١١/٢).

وبعد ذلك، عرضت الوفود العربية رؤيتها للصراع. فقد قال رئيس الوفد الفلسطيني الى مفاوضات السلام، د. حيدر عبد الشافي «ان الشعب الفلسطيني شعب واحد، صهره العيش قروناً من التاريخ على أرض فلسطين»*. وان الوفد الفلسطيني جاء «من أجل تطبيق القرار ٢٤٢... [و] ان السلام يتطلب امتثال اسرائيل للشرعية الدولية وأرجاع الاراضي المحتلة الى أصحابها... [و] للفلسطينيين الحق في أراضيهم وفي اقامة دولة مستقلة... [وقد قبل] التفاوض على هذا الاساس في ظل اللاتكافؤ بين المحتل والمحتل» (السلام، ١٩٩١/١١/٢). كما أعلن وزير خارجية سوريا، فاروق الشرع، «ان موقف سوريا يستند الى الشرعية الدولية وقرارات الامم المتحدة... [وهو] ما يحتم الانسحاب الاسرائيلي للامشروط من جميع الاراضي العربية المحتلة، وتأمين الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفي مقدمها حقه في تقرير المصير». وطالب الشرع بازالة المستوطنات الاسرائيلية من الاراضي العربية المحتلة، موضحاً «ان الاراضي العربية وكل شبر منها يجب ان تعود الى اصحابها الشرعيين» (الشعب، ١٩٩١/١١/٢).

وفي اليوم التالي، قدم رؤساء الوفود المعنية مباشرة بالعملية تعقيبيهم على الكلمات التي القوها في اليوم السابع، فاتهم شامير «البلدان العربية بعرقلة مساعي السلام، وطالب فلسطينيي [الاراضي

* من نص خطابه في مؤتمر مدريد. انظر شؤون فلسطينية، العدد ٢٢٣ - ٢٢٤، تشرين الاول (اكتوبر) - تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩١، ص ١٥٠.

المحتلة] بالعمل على ايجاد تسوية حسب المقترحات [التي قدمها]... أي حكم ذاتي في اطار سيادة اسرائيلية على الاراضي... واتهم سوريا بأنها «تمارس الارهاب ضد اليهود...» وأعلن استعداد اسرائيل للانسحاب من لبنان «في اطار معاهدة سلام، وبعد الانسحاب السوري... [ودعا] الى اجراء مفاوضات ثنائية مباشرة في عواصم بلدان المنطقة على ان تكون اسرائيل مرحلتها الاولى» (السلام، ١٩٩١/١١/٢). وجاء الرد على خطاب شامير على لسان وزير خارجية سوريا، حيث بادله اللغة نفسها والاتهامات عينها، وقال: «كنت أنوي ان اكرر حديثي حول السلام الذي جئت من أجله»، لكن بدلاً من ذلك عرض للحضور صورة شامير الازاهبي وتاريخه وتاريخ دولة اسرائيل وممارستها للارهاب (المصدر نفسه). وعلق الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، على خطاب شامير بالقول انه «يتضمن تجاهلاً متعمداً للحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، ورفضاً جديداً للالتزام بقرارات مجلس الامن الدولي بهذا الخصوص» (الشعب، ١٩٩١/١١/٢). لكن مواقف شامير هذه، قال عرفات، «لن تدعونا للانسحاب من مؤتمر مدريد وسوف نواصل اظهار ارادتنا بأننا نعمل من أجل السلام» (المصدر نفسه).

بعد اختتام جلسات افتتاح المؤتمر، كان من المقرر الانتقال الى المفاوضات الثنائية. لكن مسألة مكان المفاوضات التي اثارها شامير في كلمته أربكت أعمال المؤتمر. ودعا وزير خارجية سوريا «الوفود العربية في مؤتمر مدريد لعقد اجتماع... لتقييم أعمال [المؤتمر] والتنسيق بشأن الخطوات التي ستتم مستقبلاً» (السلام، ١٩٩١/١١/٢). وقد قبلت اسرائيل افتتاح المفاوضات الثنائية في مدريد لبحث سبل اجراء المفاوضات ومكانها؛ لكن سوريا ولبنان رفضتا ذلك، حيث كانتا «تريدان بحث المسائل الجوهرية، في حين ان اسرائيل أرادت تخصيص اللقاء الثنائي الاول للمسائل الاجرائية» (المصدر نفسه، ١٩٩١/١٢/٤). وبعد مشاورات دبلوماسية شارك فيها دبلوماسيون من الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي والمملكة العربية السعودية ومصر وافقت سوريا ولبنان